E

# الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/C.10/1994/11
31 March 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي

**اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية**
**الدورة العشرون**
**جنيف، ٢-١١ أيار/مايو ١٩٩٤**
**البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت***

# تنفيذ برنامج الشركات عبر الوطنية والنظر في الأنشطة المقبلة للجنة

## تقديم المساعدة التقنية الى جنوب افريقيا الجديدة

## تقرير من أمانة مؤتمر الأمم المتحـــدة للتجارة والتنمية

**موجز**

بمطلع عهد جديد في جنوب افريقيا، حدد برنامج الشركات عبر الوطنية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) عددا من أنشطة التعاون التقني المحتملة التي يمكن أن تساهم في خلق مجتمع أكثر دينامية وأكثر إنصافا. وتركز هذه الأنشطة على الاستثمار الأجنبي والقضايا ذات الصلة، من بينها مراجعة التشريعات، ودراسات التشخيص والسياسة العامة، والتدريب وبناء القدرات.

* E/C.10/1994/1.



94-16214 110495 110494

## المحتويات


| | الفقـــرات | الصفحة |
|---|---|---|
| مقدمة . . . . . | ١ | ٣ |
| أولا - برنامج التعاون التقني المقترح ١٩٩٤ - ١٩٩٦ . . . . . | ٢ - ١٤ | ٣ |
| ألف - الأسس . . . . . | ٢ - ٥ | ٣ |
| باء - برنامج العمل . . . . . | ٦ - ١٤ | ٤ |
| ١ - مراجعة التشريعات القائمة . . . . . | ٨ - ٩ | ٤ |
| ٢ - دراسات التشخيص والسياسة العامة . . . . . | ١٠ | ٥ |
| ٣ - التدريب وتنمية الموارد البشرية . . . . . | ١١ - ١٣ | ٦ |
| ٤ - الأثر المتوقع . . . . . | ١٤ | ٦ |

## مقدمة

١ - إن برنامج الشركات عبر الوطنية يقدم منذ عام ١٩٨٥ تقارير بشأن أثر الجزاءات، وفي الفترة الأخيرة تقارير بشأن التطورات الاجتماعية - الاقتصادية العامة التي تحصل في جنوب افريقيا. وفي نيسان/ابريل ١٩٩٤، حينما تجري الانتخابات على أساس حق الاقتراع العام للراشدين، وتقوم حكومة الوحدة الوطنية المتوقعة، فإن عهدا جديدا يكون قد بدأ. وبذلك، فقد آن الأوان لعرض النواحي الرئيسية لبرنامج من التعاون التقني المحتمل للنظر فيها، وهو برنامج يعنى بالاستثمار والقضايا ذات الصلة، ويعد خصيصا ليناسب احتياجات جنوب افريقيا الجديدة.

## أولا - برنامج التعاون التقني المقترح ١٩٩٤ - ١٩٩٦

### ألف - الأسس

٢ - تواجه جنوب افريقيا الجديدة مشكلتين رئيسيتين. الأولى تكمن في طريقة إزالة جوانب الظلم والتفاوت الاجتماعي - الاقتصادي الفادحة الموروثة من عهد الفصل العنصري. وتتمثل المشكلة الأخرى في كيفية جعل هذا البلد مرة أخرى عضوا كاملا ومنافسا من أعضاء المجتمع الاقتصادي العالمي.

٣ - سيحتاج السكان من غير البيض في جنوب افريقيا الى مجموعة هائلة من المساعدات كي يتمكنوا من التغلب على أوجه الحرمان التي فرضتها عقود من التمييز العنصري، ومن أجل اكتساب ما يلزم من التدريب والمهارات للمشاركة الفعالة في الحياة الاقتصادية والسياسية لبلدهم. ومن الواضح أن المساعدات الأكثر إلحاحا ستكون تقديم برامج للاغاثة العاجلة تتصل بالاحتياجات الانسانية الملحة في مجالات الصحة والتغذية والاسكان والرعاية الاجتماعية. غير أنه يجب أن تصاحب ذلك برامج بين متوسطة الأجل الى طويلة الأجل تتعلق بصنع السياسة وبناء القدرات، هذا إذا أريد لجنوب افريقيا الجديدة أن تعالج الأسباب الجذرية لهذه المشكلات الاجتماعية - الاقتصادية على أساس أكثر ثباتا.

٤ - ومما لا شك فيه أن القضاء التام على التباينات الاجتماعية - الاقتصادية الموروثة من الفصل العنصري، سيستلزم سنوات عدة. فإن حكومة غير عنصرية منتخبة ديمقراطيا في جنوب افريقيا الجديدة تحتاج الى مساعدة من منظومة الأمم المتحدة في مجالات التخطيط وصنع السياسة وتنمية الموارد البشرية، هذا اذا أريد لها أن تشرع في معالجة الأسباب الجذرية لهذه المشاكل. وتعد هذه المساعدة حاسمة الأهمية نظرا لفرص التعليم المحدودة التي كانت تتوفر سابقا لغير البيض في ظل الفصل العنصري، مقرونة

باستبعادهم المتعمد من الأجهزة الحكومية باستثناء ما كان ضمن الهياكل الخاضعة، هياكل ما يدعى بـ "البانتوستانات" والأوطان.

٥ - وبالاضافة الى ذلك، فإن هيكل جنوب افريقيا الصناعي، الذي كان يرتكز على العزلة السياسية، والاستعاضة عن الاستيراد، والاكتفاء الذاتي الاستراتيجي، يحتاج الى التحول الى قطاع صناعي منافس دوليا قائم على التصدير. ويلزم أن تصبح قطاعاته من الموارد الطبيعية أعلى في انتاجيتها وأكثر فعالية من حيث التكلفة. ويمكن أن يسهم إصلاح السياسة المتبعة في مجال الاستثمار الأجنبي، بصورة ايجابية، في تحقيق الهدف الاجتماعي - الاقتصادي وهدف الاصلاح الصناعي على السواء. وأن برنامج المساعدة التقنية التالي، الذي تم التوصل اليه بعد سلسلة من المشاورات، يعالج بعض هذه المسائل.

## باء - برنامج العمل

٦ - إن أول نشاط من أنشطة التعاون التقني تم الاضطلاع به بناء على طلب المؤتمر الوطني الافريقي، وهو اعداد المبادئ التوجيهية للسياسة الخاصة بالاستثمار الأجنبي في جنوب افريقيا في فترة ما بعد الفصل العنصري، تم انجازه في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ عندما قدم مشروع بيان بالسياسة العامة، بعنوان "سياسات الحكومة الديمقراطية المقبلة في جنوب افريقيا تجاه الاستثمار الأجنبي". وفوق ذلك، يجري التفكير بوضع سلسلة دراسات موجهة الى السياسة بشأن قطاعات مختارة من اقتصاد جنوب افريقيا، والقيام باستعراض القائم من التشريعات ذات الصلة بالاستثمار، وتقديم ندوات وحلقات عمل في مجال التدريب لموظفي المؤتمر الوطني الافريقي.

٧ - وفي غضون ذلك، أسس المؤتمر الوطني الافريقي شبكة من الباحثين في عدد من الجامعات في جنوب افريقيا، ويقوم الباحثون في جنوب افريقيا بتناول بعض المواضيع التي كان مقررا أن تعالج في إطار برنامج الأونكتاد. وفي ضوء هذا كله، اختزل البحث في مجال السياسة الذي كان متوقعا من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ليقتصر على عدد أصغر من المواضيع. ويجب أن يضاف الى ذلك عمليات استعراض التشريعات القائمة، الى جانب تنظيم برامج التدريب استجابة لاحتياجات محددة.

### ١ - مراجعة التشريعات القائمة

٨ - ستتم مراجعة تشريعات محددة ذات صلة بالاستثمار في جنوب افريقيا بغرض التوصية بإحداث تعديلات في المستقبل. وستأخذ هذه المراجعة بالحسبان الأهداف الاجتماعية - الاقتصادية الواسعة النطاق لجنوب افريقيا الجديدة، فضلا عن النزاعات العالمية المتصلة بالموضوع قيد الاستعراض. وسيولى انتباه

خاص الى الحاجة الى تقديم المساندة القانونية لبرامج الانصاف وبرامج تنظيم المشاريع الخاصة للقطاعات السكانية المحرومة سابقا في جنوب افريقيا.

٩ - وكما يقتضي الحال، فإن أفرقة من الخبراء القانونيين الدوليين ومن جنوب افريقيا ستتولى عمليات المراجعة هذه. وسيتم انشاء هذه الأفرقة بالتشاور بين الأونكتاد والمنظمة النظيرة في جنوب افريقيا.

٢ - دراسات التشخيص والسياسة العامة

١٠ - سوف توضع سلسلة من الدراسات التشخيصية السياسية التوجه بشأن مجالات أو مسائل ذات أولوية مختارة من اقتصاد جنوب افريقيا. والمقصود من هذه الدراسات هو أن تفضي الى توصيات في مجـــال السياسة العامة، للنظر فيها لدى صوغ السياسات الاقتصادية والاستثمارية العامة لجنوب افريقيا ما بعد الفصل العنصري. وفي هذه المرحلة، يجري التفكير بالمواضيع التالية، بالرغم من إمكان تناول مواضيع مختلفة أو اضافية حسبما تتغير الأولويات وتتطور الحالة في جنوب افريقيا:

(أ) النظام الضريبي في جنوب افريقيا فيما يتصل بالاستثمار الأجنبي، بما في ذلك مراقبة التسعير التحويلي؛

(ب) تنظيم صناعة التعدين في جنوب افريقيا؛

(ج) الاستثمار المباشر الأجنبي في النظام المصرفي والمالي لجنوب افريقيا؛

(د) العلاقات الاقتصادية الاقليمية لجنوب افريقيا، أي علاقات التجارة والاستثمار مع المؤتمر الانمائي للجنوب الافريقي ومنطقة التجارة التفضيلية؛

(هـ) سياسة مناهضة الاحتكارات بأنواعها، والتشريعات الخاصة بذلك لجنوب افريقيا ما بعد الفصل العنصري؛

(و) معايير وتشريعات الحماية البيئية في إطار سياسة الاستثمار لجنوب افريقيا ما بعد الفصل العنصري؛

(ز) برامج الانصاف وترويج تنظيم المشاريع لدى القطاعات المحرومة سابقا من سكان جنوب افريقيا.

٣ - التدريب وتنمية الموارد البشرية

١١ - سيضطلع المشروع كذلك بسلسلة من الندوات وحلقات العمل تستند الى المراجعات التشريعية ومشاريع دراسات السياسة العامة بغية إتاحة الفرصة لتبادل الآراء بين المشاركين في جنوب افريقيا والخبراء الدوليين بشأن المواضيع ذات الصلة. ومن المتوقع أن تتناول هذه المواضيع مسائل رئيسية في مجال سياسة الاستثمار الأجنبي وتنظيمه، والمفاوضات المتعلقة بالاستثمار، وتنمية القطاع الخاص. ولضمان القيام بتحضير متقن، وضمان أقصى الفوائد للمشاركين، لن يعقد أكثر من ندوتين أو حلقتي عمل في العام الواحد.

١٢ - وبالاضافة الى ذلك، ستتخذ الترتيبات كي يحضر موظفو جنوب افريقيا في مؤسسات التعليم والبحوث ذات الصلة، حلقات دراسية عن الاستثمار والمسائل التنظيمية، الى جانب الترتيب لبعثات الالتحاق والتمرين أو الجولات الدراسية في وكالات تنظيمية مختارة في بلدان أخرى أو في منظمات دولية ذات صلة.

١٣ - وسيقوم بإدارة المشروع موظف مشاريع أو مستشار يعمل من الأونكتاد. وقد يعني كذلك إما منسق أو مستشار تقني يعمل في جنوب افريقيا ليتولى مسؤولية الاتصال مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وإدارة الأنشطة المتعلقة بالمشروع يوما بيوم في جنوب افريقيا. وسيتم انشاء أفرقة مشاريع تتألف من موظفين من الأونكتاد، وموظفين وباحثين من جنوب افريقيا، وخبراء دوليين بصفة مستشارين، من أجل تنفيذ مختلف الأنشطة التي ترد ضمن المشروع.

٤ - الأثر المتوقع

١٤ - من المتوقع أن يسهم برنامج التعاون التقني الموضح أعلاه اسهاما كبيرا تجاه مساعدة جنوب افريقيا على استخدام وإخراج الطاقات الدفينة الكاملة لمجمل شعبها ومواردها من أجل جذب الاستثمار الأجنبي، في ظل ظروف وشروط اجتماعية - اقتصادية عادلة، مما يتيح لذلك البلد الافادة من مستوى أعلى من الاندماج في الاقتصاد العالمي الحديث. وبذلك يتوقع أن يزيد البرنامج من مهارات وقدرات تنظيم المشاريع لدى ذلك القسم من السكان الذي كان تاريخيا من المحرومين.

- - - - -